

#### ملخص تنفيذي

يُعرّف مجتمع المعلومات، بالمجتمع الذي تُعالج فيه المعلومات بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتشمل نشاطاته إنتاج المعلومات، وتبادلها، وتكييفها، واستخدامها لأغراض التنمية وتحسين نوعية الحياة وبيئة العمل لجميع المواطنين. ولتحقيق مجتمع المعلومات، لا بد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن تبقى هذه التكنولوجيا رغم ضرورتها، غير كافية. فمن الأهمية بمكان تعزيز بناء قدرات مناسبة في عدد من المجالات القائمة على المعرفة، ومنها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتربوية والإبداعية.

في إطار أنشطة متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS أطلقت الإسكوا مبادرتها "الملاح الوطنية والإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا" في عام 2003 وذلك من أجل رصد وتقييم مختلف جوانب مجتمع المعلومات في البلدان الأعضاء، وقياس التقدم المحرز نحو بناء هذا المجتمع فيها تعقب تطور مجتمع المعلومات في الدول الأعضاء وفي المنطقة. وقد أصدرت الإسكوا الملاح الوطنية لدولها الأعضاء والملاح الإقليمية لمجتمع

المعلومات مرة كل عامين في السنوات: 2003، 2005، 2007، 2009، 2011 و 2013.

ويغطي التقرير الجديد الملاح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية 2015-2003 الفترة ويعرض تطور بناء مجتمع المعلومات في المنطقة العربية بناء على خطوط العمل العشر التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويتناول كلٌّ من فصوله العشرة تطوّر دول المنطقة العربية في أحد محاور مجتمع المعلومات؛ ويقدم تحليلاً موضوعياً بناء على معطيات وإحصاءات مستقاة من مراجع معتمدة؛ ويعرض مجموعة من قصص النجاح في دول المنطقة. كذلك، يتضمّن كل فصل مقارنة، فيما بين دول المنطقة وبين المنطقة وسائر مناطق العالم، حول التقدم نحو



مجتمع المعلومات. كما يشير كل فصل إلى نقاط قوة المنطقة وأوجه ضعفها في المحور المعني، وينتهي إلى توصيات لتطوير تلك المحاور. وخصص الفصل الأخير من التقرير لتسليط الضوء على أهم ملامح الترابط بين أولويات تطوير مجتمع المعرفة في المنطقة وخطة التنمية المستدامة 2030.

### نقاط قوة المنطقة العربية في بناء مجتمع المعلومات

يبين التحليل أنه على الرغم من أن المنطقة العربية ما زال أمامها طريق نحو تحقيق بناء مجتمع المعلومات، إلا أنها شهدت تحسناً كبيراً خلال السنوات الماضية، وحققت العديد من الإنجازات في مختلف محاور مجتمع المعلومات مثل صياغة وتحديث السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم الدول، وتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز البيئة التمكينية.

لقد سعت معظم البلدان العربية إلى تحسين البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع المنافسة في قطاع الاتصالات. ولوحظ ارتباط إيجابي ملموس في المنطقة بين تحرير خدمات الاتصالات، وازدياد الإقبال على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وارتفاع معدلات انتشار خدمات الهاتف النقال والإنترنت. وقد وصل المعدل الوسطي لانتشار الهاتف النقال في عام 2015 في الدول العربية إلى 108.2 في المائة، أي أعلى من المعدل العالمي البالغ 96.8 في المائة. وبلغ المعدل الوسطي لانتشار مستخدمي الإنترنت في عام 2015 في الدول العربية نحو 37 في المائة، أي أدنى بقليل من المعدل العالمي البالغ 43.4 في المائة. بينما لم يتجاوز المعدل الوسطي لانتشار الحزمة العريضة النقال في الدول العربية 40.6 في المائة، أي أقل من المعدل العالمي البالغ 47.2 في المائة، وذلك لعدة أسباب، منها ارتفاع الأسعار.

كما تم إطلاق العديد من الأنشطة والمبادرات الرامية إلى تعزيز الوصول إلى المحتوى الرقمي والبيانات المفتوحة في المنطقة العربية. وتحسن انتشار الحواسيب في المدارس، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأصبحت تستخدم في التعليم وتدريب المعلمين. وعلاوة على ذلك، تتعاون الشركات العالمية والمنظمات الدولية من أجل توفير التدريب المهني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم الدول العربية. وحققت العديد من الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، نجاحاً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة وفي تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. كما شهدت المنطقة نمواً في إنتاج المحتوى الرقمي العربي وازدياداً في عدد المبادرات الخاصة بهذا المحور، كما أضحى المحتوى الرقمي العربي أولوية في الاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقامت الدول العربية بتحسين وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق في تطوير مجتمع المعلومات. واعتمدت معظم الدول العربية المعاهدات والبروتوكولات الدولية في مجال الملكية الفكرية، وأصدرت التشريعات السيبرانية الخاصة بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية وحرائم الإنترنت. وساهم توفر التشريعات السيبرانية في تعزيز الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاً، خاصة وأن معظم الدول العربية لديها حالياً فرق الاستجابة لطوارئ الحاسوب، على الرغم من الاختلاف الكبير في ما بين الدول في وظائف وقدرات هذه الفرق. وعلاوة على ذلك، فقد وقعت 18 دولة على "الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات" التي أقرتها جامعة الدول العربية.

وأخيراً، شهد قطاع الاتصالات في المنطقة العربية زيادة في الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، كما باشرت دول مجلس التعاون الخليجي الاستثمار في قطاع الاتصالات خارج حدودها. وقد ارتفع عدد الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعود ذلك إلى انتشار الحقائق التكنولوجية وحاضنات الأعمال والتي ساهمت في تسهيل إنشاء الشركات الناشئة في العديد من الدول العربية.

على المستوى الإقليمي، تم صياغة استراتيجية عربية وخطة عمل إقليمية لتطوير مجتمع المعلومات، ونفذت العديد من المبادرات لتعزيز مجتمع المعلومات العربي وتنسيق السياسات وتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل قصص النجاح بين الدول العربية. وكانت جامعة الدول العربية والإسكوا والمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات المبادرين والمنفذين الأساسيين لهذه المبادرات الإقليمية.

وعلى الرغم من أن المنطقة العربية حققت تقدماً ملحوظاً في بعض محاور مجتمع المعلومات، فإنها لا تزال تواجه العديد من التحديات خاصة في مجال الأمن السيبراني وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات والتوسع في استخدام خدمات الحزمة العريضة.

### توصيات من أجل مواجهة تحديات تطور مجتمع المعلومات في المنطقة العربية

لقد حققت المنطقة العربية تقدماً في بناء مجتمع المعلومات وشهدت العديد من قصص النجاح في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، ولكن مع تسارع التطور التكنولوجي وازدياد أهميته في عملية التنمية، فإن المنطقة العربية ما زالت بحاجة للعديد من الجهود من أجل سد الفجوات الرقمية والمعرفية ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة 2030 ونواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10). وفي هذا الخصوص يعرض التقرير التوصيات التالية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات في المنطقة العربية:

- إجراء مراجعات دورية للرؤى الوطنية لمجتمع المعلومات وللإستراتيجيات الخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من أجل ضمان انسجامها مع الأولويات الوطنية المتحدّدة؛ وتنسيق الإستراتيجيات مع خطط العمل، وتعزيز فرص نجاح تنفيذها عن طريق التعاون مع الشركاء من المعنيين بها.
- تسريع عمليات تحرير قطاع الاتصالات، والتشجيع على زيادة المنافسة في القطاعات الفرعية، والاستمرار في العمل على إنشاء هيئات مستقلة تتسم بالخبرة والشفافية والفعالية لتنظيم قطاع الاتصالات في البلدان الأعضاء.
- إيلاء اهتمام خاص للمشاريع الهادفة إلى تعزيز خدمات الحزمة العريضة الثابتة والنقالة، بما في ذلك تحسين الجودة وخفض الأسعار، ودعم إنشاء نقاط التبادل على الإنترنت في المنطقة العربية (IXPs) تكون محلية وإقليمية، ونشر خطوط الألياف البصرية كبنية تحتية للربط البيئي، وخفض كلفتها.
- إقرار وتنفيذ سياسات ومبادرات خاصة بالإنفاذ وهدافة إلى إشراك وإدماج المواطنين كافة، لاسيما المرأة وذوو الاحتياجات الخاصة والمقيمون في المناطق النائية أو المهمشة؛ وإقرار تشريعات خاصة للحصول على المعلومات، خاصة تلك المتاحة للعام، ولضمان النفاذ الحر إليها.
- تحديث منهجيات التعليم المعتمدة وأدوات ووسائط التعليم الإلكترونية (مثل الإنترنت والهواتف الذكية)؛ وتعزيز ترابطية المؤسسات التعليمية بالإنترنت؛ والتوسع في برامج التأهيل الأكاديمي والتدريب المهني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لجميع المستويات، بحيث تأخذ هذه البرامج في الاعتبار التطورات التكنولوجية الحديثة لتحديث مناهجها باستمرار.
- بناء الثقة بالفضاء السيبراني عن طريق وضع إستراتيجيات أمنية وطنية بالإضافة إلى خطط عمل تنفيذية واضحة؛ وتحديث التشريعات السيبرانية بما يتماشى مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وخاصة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية الخصوصية؛ وإنشاء المؤسسات اللازمة لإنفاذ القوانين؛ وزيادة التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- تحديث وتفعيل القوانين المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، وتعزيز الأمن السيبراني، واستكمال التشريعات المؤدية إلى تعزيز الملكية الفكرية في مجال المحتوى والنشر الرقمي والبرمجيات ذات الصلة.

- تشجيع الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء صناديق رأس المال المخازف لدعم الشركات الناشئة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز روح الابتكار وريادة الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإشراك القطاع الخاص في الجهود والمبادرات الخاصة بتحسين البيئة التمكينية.
- رصد الموارد اللازمة لتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية، والارتقاء بهذه المبادرات، والاهتمام بالحكومة الإلكترونية المفتوحة وتقديم خدمات تفاعلية متمحورة حول المواطن، وتشجيع التنسيق والترابط بين الجهات الحكومية، وتحسين النفاذ إلى أدوات الحكومة الإلكترونية وتوفيرها بأسعار معقولة.
- تشجيع مبادرات القطاع الخاص المرتبطة بالأعمال والتجارة الإلكترونية، وإتاحة إمكانية الدفع الإلكتروني الآمن، وإنشاء بوابات وطنية للدفع الإلكتروني ونشر الوعي بشأنها، والعمل على إنشاء سوق إلكترونية موحدة للمنطقة العربية يشارك فيها القطاع العام والخاص.
- وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الضرورية لتطوير الخدمات الإلكترونية وإغناء المحتوى الرقمي العربي وقطاعه على المستويين الوطني والإقليمي؛ ودعم جميع المبادرات الخاصة برقمنة التراث الثقافي العربي؛ وتعزيز التعاون العربي عن طريق إطلاق مبادرات إقليمية في مجال تطوير المحتوى الرقمي العربي.
- تعزيز تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره العامل الأساسي في الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة في المنطقة العربية، وذلك من خلال وضع الأطر القانونية والتشريعية والاستثمارية المناسبة، وتحفيز البحث والتطوير والابتكار، وتعزيز التعاون الإقليمي ونقل التكنولوجيا بين المؤسسات وفرق البحث العاملة في مجال التكنولوجيا.
- تحفيز التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة، وتوطيد التعاون الإقليمي في المنطقة العربية لبناء مجتمع المعرفة العربي، وتعزيز تبادل الدروس والقصص الناجحة والحلول التكنولوجية فيما بين البلدان العربية، وإطلاق مبادرات إقليمية ودون إقليمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛
- تشجيع الجهود الرامية إلى قياس التقدّم في مجتمع المعلومات والمعرفة؛ وتطوير الطرائق والوسائل اللازمة لإجراء تلك القياسات من خلال "الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية"؛ وتحفيز الحكومات على جمع البيانات والمعلومات الخاصة بمؤشرات القياس، على أن تكون هذه البيانات مصنّفة حسب النوع الاجتماعي.
- دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية إلى الأمام عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات وطنية تتلاءم مع أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات في فترة ما بعد عام 2015 ومع أهداف خطة التنمية لعام 2030، وذلك بالتعاون بين جميع أصحاب المصلحة.
- تحفيز مشاركة الدول العربية في الفعاليات التي تنظّم على المستوى العالمي في إطار متابعة خطة التنمية للعام 2030؛ وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي بهدف تنفيذ هذه الخطة؛ وإنشاء منصة أو بوابة على الإنترنت لنشر المعرفة حول تطور تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وإنشاء بنك إقليمي للتكنولوجيا.